مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

كانون الأول/ديسمبر 2013

OCHA

نظرة عامة

شهد كانون الأول/ديسمبر واحدة من أقوى العواصف الشتوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في العقود القليلة الماضية. وأدت الظروف الجوية القاسية، التي استمرت لأربعة أيام متتالية، إلى تفاقم الظروف المعيشية وسبل كسب العيش الهشة أصلاً لدى قطاعات واسعة من السكان الفلسطينيين.

كان القطاع الزراعي واحداً من أكثر القطاعات تضرراً. فقد أدت العاصفة إلى أضرار واسعة النطاق في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الدفيئات الزراعية وحظائر الحيوانات، وأدت كذلك إلى خسائر في الإنتاج، وتقدر معاً بحوالي 69 مليون دولار أمريكي. وكانت هناك مخاوف جدية من أن هذه الخسائر قد تؤدي لزيادة انعدام الأمن الغذائي، والذي أثر بالفعل، قبل العاصفة، على أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية – حوالي 1.6 مليون نسمة.

محتويات التقرير

العاصفة الشتوية تؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة 3

وصول خمسة مخططات لتطوير تجمعات سكانية في المنطقة (ج) إلى مرحلة الموافقة النهائية 8

نظرة عامة على موسم قطف الزيتون لعام 2013 10

المستجدات ربع السنوية حول وصول موظفي المنظمات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة 14

أبرز التطورات

- أدت العاصفة الشتوية التي ضربت الأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الأول/ديسمبر، إلى تفاقم الظروف المعيشية وسبل كسب العيش الهشة بالفعل لدى قطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين.
- المناطق المنخفضة في أنحاء قطاع غزة غمرتها المياه، مما أدى إلى إجلاء مؤقت لنحو 10,000 شخص، بالإضافة إلحاق أضرار بحوالي 21,000 منزل.
- وصلت خمسة مخططات لتطوير تجمعات سكانية فلسطينية في المنطقة (ج) إلى المرحلة النهائية للموافقة؛ لكن المساحة الأعظم من المنطقة (ج) خارج نطاق التطوير الفلسطيني
- شهد موسم قطاف الزيتون اعتداءات أقل للمستوطنين الإسرائيليين مقارنة بالموسم السابق، بالإضافة إلى زيادة في أعداد أشجار الزيتون التي تعرضت للإتلاف خلال العام.

أبرز الأرقام في تشرين الثاني/نوفمبر 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	5
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	159
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	88
مهجرون في الضفة الغربية	140

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 66.3% من التمويل

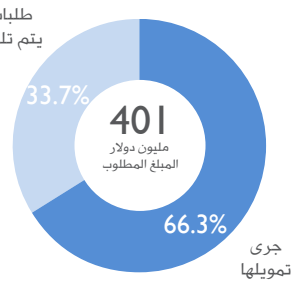

الصورة من منظمة الأغذية والزراعة/ مسعود قشطة

مزارع بندورة تضرر من العاصفة، قرية الجوزة (خان يونس)، غزة

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

وأدت الأمطار الغزيرة في قطاع غزة إلى ضغوط هائلة على نظام البنية التحتية للمياه، المجهد أصلا نتيجة لتأخر الإصلاحات والتحسينات التي طال انتظارها ، وبسبب النقص في الكهرباء والوقود المستخدم في تشغيل المولدات الاحتياطية. وقد تفاقمت مشكلة نقص الكهرباء والوقود منذ حزيران/يونيو عام 2013، عقب إغلاق الأنفاق، التي كان يتم من خلالها تهريب الوقود المدعوم من مصر. وغمرت المياه المناطق المنخفضة في جميع أنحاء غزة، مما أدى إلى إجلاء حوالي 10,000 شخص بشكل مؤقت، إلى جانب الأضرار إلى لحقت بما يقرب من 21,000 منزل.

وتأثر أيضاً العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية في أنحاء المنطقة (ج) في الضفة الغربية، خاصة الرعاة والبدو، على نحو غير متناسب بفعل العاصفة نظراً للطبيعة غير المستقرة لمساكنهم وحظائر حيواناتهم. ويرتبط هذا الضعف أيضاً بنظام بالتخطيط غير الكافي الذي تنفذه السلطات الإسرائيلية، والذي يمنع السكان من تلبية احتياجاتهم السكنية والمعيشية بالشكل الكافي بسبب عدم قدرتهم على الحصول على رخص البناء التي تصدرها إسرائيل، مما يؤدي إلى هدم مبانيهم. حيث تم تهجير أكثر من 800 شخص قسراً خلال عام 2013 في المنطقة (ج)، نتيجة لعمليات الهدم هذه.

حدث تطور إيجابي فيما يتعلق بالتخطيط خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، حيث دفعت السلطات الإسرائيلية بخمسة مشاريع للتخطيط للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) إلى المرحلة الأخيرة من الموافقة. وسوف تسمح هذه المخططات، التي وضعتها المجتمعات المعنية، للسكان بالبناء بشكل قانوني وتطوير بنية تحتية عامة. وهناك 30 مخططاً آخر قدمت للسلطات الإسرائيلية في السنوات الثلاث الماضية هي حالياً قيد البحث. وفي حين ستكون الموافقة على هذه المخططات خطوة محل ترحيب، فإنها ستترك معظم المجتمعات في المنطقة (ج) معرضة لخطر الهدم والتهجير.

أما مصدر القلق الآخر المتعلق بالمنطقة (ج) فهو القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية والواقعة بين الجدار والخط الأخضر. وتكون هذه القيود أكثر صرامة بشكل خاص خلال موسم قطف الزيتون، وهو مناسبة اقتصادية واجتماعية وثقافية رئيسية، تنتهي في كانون الأول/ديسمبر. وفي حين شهد هذا الموسم عددا أقل من اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم مقارنة بالموسم السابق، إلا أنّه تمّ إتلاف أكثر من 10,000 شجرة زيتون على أيدي المستوطنين على مدار العام، معظمها قبل بداية الموسم، أي بزيادة بنسبة أكثر من 20 في المائة عن العام الماضي.

واستجابت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أثناء العاصفة وفي أعقابها، بطريقة متناسقة للاحتياجات الأكثر إلحاحا في المناطق المتضررة، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك من السلطات الإسرائيلية. غير أنّ العاصفة أبرزت فجوات هيكلية كبيرة تتطلب إجراء تغييرات في السياسة. وتشمل هذه التغييرات، على سبيل المثال لا الحصر، إزالة القيود المفروضة على استيراد مواد البناء اللازمة لإصلاح وتطوير البنى التحتية الحيوية إلى قطاع غزة، ووقف عمليات الهدم والتهجير في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. إنّ من شأن تنفيذ السلطات الإسرائيلية لهذه التغييرات في السياسات إحداث تأثير إيجابي هائل على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين المعرضين للخطر.

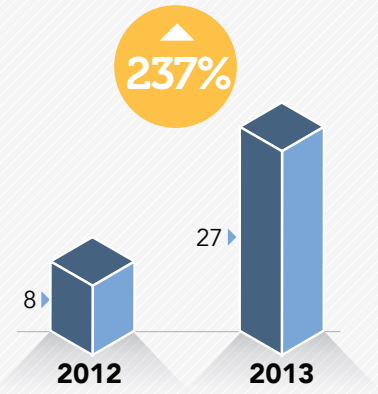

أبرزت العاصفة فجوات هيكلية كبيرة تتطلب إجراء تغييرات في السياسة، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة، ووقف عمليات الهدم والتهجير في المنطقة (ج) في الضفة الغربية

العاصفة الشتوية تؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة

ضربت العاصفة الشتوية أليكسا، والتي تعد واحدة من أقوى العواصف المسجلة في العقود القليلة الماضية، الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من 11 حتى 14 كانون الأول/ديسمبر. وتميزت العاصفة برياح قوية تجاوزت 80 كيلومترا في الساعة، وتساقط غزير للثلوج وصل إلى أكثر من مترين في بعض الأماكن، وتساقط أمطار بلغت كثافتها ما يصل إلى 27 سنتيمتراً، إلى جانب درجات حرارة منخفضة بشكل استثنائي.

وأدت الظروف الجوية القاسية إلى تفاقم الظروف المعيشية ومصادر كسب العيش الهشة أصلاً لدى فئات واسعة من السكان الفلسطينيين. وكان القطاع الزراعي واحداً من أكثر القطاعات تضرراً. حيث أدت العاصفة إلى أضرار واسعة النطاق في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الدفيئات الزراعية وحظائر الحيوانات، على سبيل المثال لا الحصر. وفي قطاع غزة، غمرت المياه مناطق عديدة بسبب الوضع الرديء للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والمعدات، مما أدى للتهجير المؤقت للآلاف.

وفي الضفة الغربية، تعرض مئات المنازل والملاجئ لأضرار، ومعظمها في المجتمعات الرعوية الضعيفة في المنطقة (ج) (انظر أيضا قسم التخطيط في المنطقة ج أدناه). كانت أكثر المحافظات تضرراً من الثلوج الخليل ونابلس والقدس ورام الله وبيت لحم، في حين أن المناطق الأخرى في شمال الضفة الغربية (خاصة سلفيت) تضررت جراء الأمطار الغزيرة.

أدى هذا الوضع إلى إطلاق استجابة متناسقة من جانب منظمات الإغاثة الإنسانية، بمشاركة السلطات الفلسطينية في كلا المنطقتين في المقام الأول، وبدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة كجزء من الفريق القُطري الإنساني ونظام المجموعات الخاص بها، وكذلك من السلطات الإسرائيلية.[1]

الدفيئات الزراعية دمرتها الرياح العاتية، والمحاصيل غمرتها مياه الأمطار الغزيرة، وحظائر الحيوانات سُحقت تحت أمتار من الثلوج، تاركة الثروة الحيوانية عرضة لعناصر الطقس ودرجات الحرارة المتطرفة.

هذا القسم مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة

القطاع الزراعي يتعرض لأضرار كبيرة

دمرت العاصفة الشتوية قدراً كبيراً من البنية التحتية الزراعية – وهي حيوية بالنسبة لسبل عيش المزارعين والرعاة وصيادي السمك الفلسطينيين - في جميع أنحاء المنطقة.[2] ودمرت الرياح العاتية الدفيئات الزراعية، وغمرت مياه الأمطار الغزيرة المحاصيل، وسُحقت حظائر الحيوانات تحت أمتار من الثلوج، وتركت الثروة الحيوانية معرضة لعناصر الطقس ودرجات الحرارة المتطرفة. وتقدر الخسائر التراكمية في الزراعة نتيجة العاصفة بنحو 69 مليون دولار أمريكي، منها ما يقرب من الثلث يعكس قيمة الممتلكات المتضررة وثلثان يعكسان الخسائر في الدخل. ويقدر أن هذه الخسائر أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي كانت في الأصل تؤثر قبل العاصفة في أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية - ما يقرب من 1.6 مليون نسمة.

2013
في أرقام
قطاع غزة: الوفيات الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية

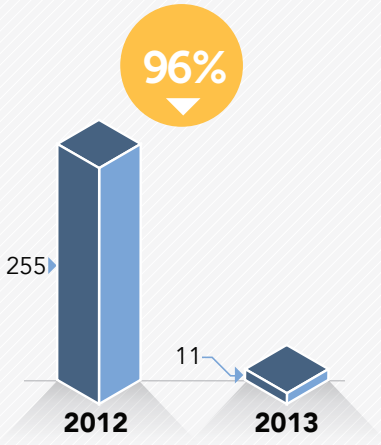

نظام من خلال الإنترنت يعزز تنسيق الاستجابة

بناء على الدروس المستفادة من الاستجابة التي قُدمت في العاصفة الشتوية في كانون الثاني/ يناير 2013، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، بالتنسيق مع محافظات السلطة الفلسطينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والدفاع المدني الفلسطيني، نظام مراقبة وتنسيق عبر الانترنت. يوفر هذا النظام معلومات مفصلة للاحتياجات الناجمة عن العاصفة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والاستجابات التي نفذتها مختلف الجهات الفاعلة، والثغرات المتبقية، من خلال المجتمع. وهو مصمم للحد قدر الإمكان من نطاق الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها، وكذلك الازدواجية في الردود.

وقال سيريل فيراند، رئيس مكتب منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة: «في أربعة أيام تعرضت المنطقة لكمية أمطار تتعرض لها عادة في أربعة أشهر، هذه هي العاصفة الشتوية الثانية حتى الآن هذا العام. تعلمت منظمات المساعدات الإنسانية دروساً مهمة من العاصفة الأولى التي حدثت في كانون الثاني/يناير 2013، مما أتاح لنا الاستجابة بشكل أسرع وبطريقة منسقة أكثر لمحنة المزارعين الفلسطينيين».

تقدر وزارة الزراعة في دولة فلسطين التابعة للسلطة الفلسطينية أن ما يقرب من 3,230 دونم من الدفيئات الزراعية تعرضت لضرر كامل أو جزئي خلال العاصفة. وتركزت الغالبية العظمى من المساحة المتضررة في قطاع غزة (88 بالمائة من مجمل الدفيئات الزراعية)، وخاصة في محافظة رفح.

وتعرض قطاع الثروة الحيوانية كذلك لأضرار فادحة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأفادت التقارير أن حوالي 789,000 حيوان نفق (281,000 في الضفة الغربية و508,000 في غزة)، تقدر قيمتها بنحو 8 ملايين دولار. وغالبية هذه الحيوانات هي في قطاع الدواجن الفرعي: في غزة، 20 بالمائة من الدجاج اللاحم (الدجاج الذي يربى لإنتاج اللحوم) نفقت نتيجة العاصفة. هذا مصدر قلق كبير حيث أن 70 بالمائة من مقدار البروتين في غزة هو من لحوم الدجاج. وكذلك في قطاع الماشية، أفادت التقارير أن 173,000 متر مربع من حظائر الحيوانات دمرت، تبلغ قيمتها 3.4 مليون دولار أمريكي.

نتجت الخسائر في الإنتاج، والتي تقدر بنحو 46 مليون دولار أمريكي، عن انخفاض الدخل الزراعي الناتج عن فقدان الممتلكات، مما أعاق الإنتاجية وأدى إلى خسارة موسم الحصاد. وفي غزة، نتجت الخسائر في الإنتاج في المقام الأول عن تدمير الدفيئات الزراعية والمحاصيل الحقلية المكشوفة. والأخيرة كانت كبيرة بشكل خاص، حيث دمرت 56 بالمائة من المساحة المزروعة (17,385 دونم)، وتمثل خسارة قدرها 25 مليون دولار أمريكي في الدخل. وبالمثل، يقدر تدمير المحاصيل ذات القيمة العالية التي تزرع تقليديا في الدفيئات الزراعية بنحو مليون دولار أمريكي.

وفي الضفة الغربية، نتجت الخسائر في الإنتاج عن أربعة عوامل أساسية: (1) حليب الأغنام (خسارة قدرها 3 ملايين دولار أمريكي)؛ (2) بيض الدواجن الملقح (المستخدم لإنتاج الدجاج اللاحم، تقدر الخسارة بنحو 2.5 مليون دولار أمريكي)، (3) الدفيئات (خسارة قدرها 7 ملايين دولار أمريكي)، و(4) الحقول المكشوفة (4.6 مليون دولار أمريكي).

إن منع انهيار القطاع الزراعي من خلال إعادة تأهيل حظائر الحيوانات والدفيئات الزراعية هو على رأس أولويات الشركاء في هذا القطاع. وهذه الاستجابة يمكنها أن تخفف الآثار الاقتصادية المستقبلية لهذه الأزمة، وتأكيد أن العديد من المزارعين، والرعاة وصيادي السمك، الذين هم أصلاً غير آمنين غذائيا يخرجون من هذا القطاع ويصبحون معتمدين على المساعدات.

ومن أجل تأمين الموارد اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ، أعادت منظمة الأغذية والزراعة وشركاء قطاع الأمن الغذائي تخصيص الموارد من تدخلاتهم المستمرة لإصلاح حظائر الحيوانات المتضررة والدفيئات الزراعية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي. وسيتم تغطية الفجوة المتبقية في الموارد بتقديم 14 طلباً لصندوق الاستجابة الطارئة (ERF) بقيمة 3.3 مليون دولار أمريكي (في انتظار الموافقة).

مناطق واسعة في أنحاء غزة غمرتها الفيضانات

كان يتعين على البنية التحتية للمياه في غزة أن تستوعب، في الفترة بين 8 و13 كانون الأول/ديسمبر، ما يقرب من ثلاثة أمثال كمية المطر التي تسقط عادة بين تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف كانون

2013
في أرقام

الخسائر البشرية الإسرائيلية على أيدي الفلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل

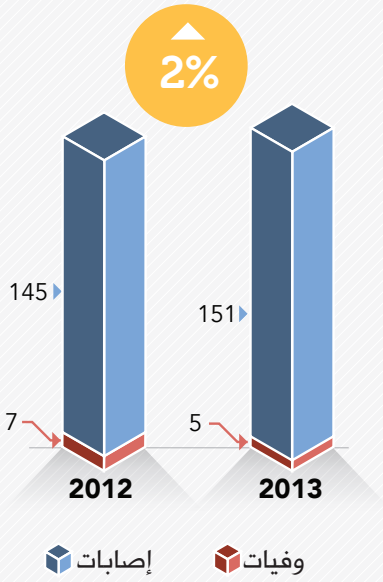

«هذه هي العاصفة الشتوية الثانية هذا العام حتى الآن. تعلم منظمات المساعدات الإنسانية هنا دروساً مهمة من العاصفة الأولى التي حدثت في كانون الثاني/يناير 2013، مما أتاح لنا الاستجابة بشكل أسرع وبطريقة منسقة أكثر لمحنة المزارعين الفلسطينيين.»

سيريل فيراند، رئيس مكتب منظمة الأغذية والزراعة.

يستند هذا القسم إلى معطيات قدمتها مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

تصوير: شريف سرحان/ الأوتشا

عمال الدفاع المدني يقومون بإجلاء أناس من منطقة الشق في قطاع غزة التي غمرتها مياه الفيضان

الأول/ديسمبر. في هذه الأيام الستة، تعرضت غزة لنحو 77 بالمائة من المتوسط التاريخي للأمطار التي تهطل سنوياً. وهذا تسبب بضغط شديد على نظام البنية التحتية للمياه المرهق أصلا، والمتأثر من الإصلاحات والتحسينات التي طال انتظارها، وكذلك النقص المزمن في الوقود، والذي تفاقم منذ حزيران/يونيو 2013 عقب إغلاق الأنفاق التي عملت في تهريب الوقود من مصر.

قبل العاصفة الشتوية المتوقعة، اعتمدت السلطات المحلية وبدعم من المجتمع الدولي سلسلة من التدابير الوقائية، بما في ذلك توزيع حوالي 64,000 لتر من وقود الطوارئ لمنشآت المياه والصرف الصحي الأكثر إلحاحا. ولكن، لم يكن من الممكن لهذه التدابير جسر غالبية الفجوات التي تؤثر في هذه البنية التحتية. وفي العديد من المناطق، كانت نقاط تجميع مياه العاصفة ممتلئة بالفعل بمياه الصرف الصحي بسبب عدم وجود كهرباء أو وقود لتشغيل المضخات والمعدات الأخرى ذات الصلة. وقبل العاصفة، تم الإبلاغ عما لا يقل عن 11 حادثة تسرب لمياه الصرف الصحي إلى مناطق مفتوحة نتيجة لأزمة الطاقة، وكان أبرزها في منطقة الزيتون السكنية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر.[3]

عند بداية العاصفة، غمرت الفيضانات المناطق المنخفضة في أنحاء قطاع غزة، وذلك نتيجة لفشل نقاط تجميع مياه العاصفة في تصريف المياه إلى البحر بالسرعة الكافية. وأشارت مصلحة مياه بلديات الساحل إلى أن حوادث الفيضانات وقعت في ما لا يقل عن 25 موقعاً في محافظات غزة الخمس. وكان الأكثر تضررا حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، حيث غمرت مياه الفيضانات منطقة سكنية مساحتها

في ذروة العاصفة، تم إجلاء ما يقرب من 10,000 شخص من منازلهم وأجبروا على الانتقال إلى ملاجئ مؤقتة أو اللجوء لدى الأقارب. وتمكنت الغالبية العظمى من العودة عند نهاية العاصفة.

دعم الأطفال النازحين

تم تحديد نقص في الملابس الدافئة كإحدى الاحتياجات الرئيسية الناجمة عن العاصفة الشتوية، وخاصة بين الأطفال، الذين شكلوا أكثر من نصف هؤلاء النازحين. وتمت معالجة هذه الفجوة من خلال مساهمة سخية من بنك فلسطين الذي قدم لليونيسيف 50,000 دولار أمريكي، خصص نصفها لشراء الملابس للأطفال، في حين استخدم الباقي لشراء مستلزمات صحية. بالإضافة إلى ذلك، أوفد المركز الفلسطيني للديمقراطية والحقوق المدنية (PCDCR) خمسة فرق طوارئ للدعم النفسي لإجراء زيارات منزلية لحالات الطوارئ في المناطق الأكثر تضرراً، بما في ذلك الملاجئ المؤقتة في المدارس.[4]

250 دونم، وتضم حوالي 1,000 أسرة. وكانت معظم مرافق ضخ المياه وبحيرات مياه الأمطار مغمورة بالفيضان وغير قادرة على العمل. ووصلت مستويات مياه الفيضان في المنطقة إلى 6.5 متر في ذروة العاصفة.

وفي ذروة العاصفة، تم إجلاء ما يقرب من 10,000 شخص من منازلهم وأجبروا على الانتقال إلى ملاجئ مؤقتة أو اللجوء لدى الأقارب. وكانت الغالبية العظمى قادرة على العودة عند نهاية العاصفة. وسببت مياه الفيضان أضراراً في المنازل، من بينها 21,000 منزل على الأقل تحتاج إلى إصلاحات كبيرة.

وشملت التحديات الأكثر شيوعا لمرافق معالجة المياه ومياه الصرف الصحي نتيجة للعاصفة: أضراراً لحقت بالمولدات واللوحات الكهربائية، وتعطل محطات الضخ، ونقص قطع الغيار وازدياد احتياجات الصيانة وتطوير المعدات نتيجة الإفراط في الاستخدام. وضاعف هذا أيضاً من محدودية قدرة مصلحة مياه بلديات الساحل المحدودة أصلاً بسبب الانخفاض الحاد في إمدادات الكهرباء منذ أول تشرين الثاني/نوفمبر عقب إغلاق محطة توليد الكهرباء في غزة، وبالنتيجة الضرر الذي لحق بخطوط التغذية الكهربائية من كل من مصر وإسرائيل خلال العاصفة. واستمر انقطاع التيار الكهربائي لمدة 16 ساعة على الأقل في اليوم الواحد خلال فترة الأحوال الجوية السيئة.

في بداية العاصفة، أعارت السلطات الإسرائيلية أربع مضخات متنقلة لمصلحة مياه بلديات الساحل، والتي لعبت دورا محوريا في الاستجابة للفيضانات.

العاصفة وذوو الإعاقات: حالة فراشة

كان الأشخاص ذوو الإعاقات من بين الأشخاص الأكثر تضررا من العاصفة الشتوية، وخاصة في المناطق التي غمرتها مياه الفيضان في قطاع غزة والتي كان لا بد من إخلائها.

وفراشة طالبة جامعية عمرها 29 عاماً تعيش في شمال غزة مع والدتها وأربعة أشقاء. تم تشخيصها بأنها تعاني من شلل نصفي، والذي ينطوي على ضعف في ساقيها ويدها اليسرى، ظهر هذا المرض قبل ثلاث سنوات نتيجة انهيار عصبي.

على الرغم من بعض الاستعدادات الوقائية، استيقظت فراشة وعائلتها في اليوم التالي لبداية العاصفة ليجدوا منزلهم وقد غمرته مياه الفيضان، والمياه تأتي من النوافذ والجدران والسقف: «استيقظنا خائفين جداً. ابتعد إخوتي على الفور عن الفرش المبتل وهبوا لإنقاذ الأثاث. بقيت على الأرضية المبتلة، انتظر شخصا ما لمساعدتي في التحرك. استغرق الأمر مني بعض الوقت لأفهم ما كان يجري، وأنهض ... جاء الناس إلينا، وجاءت الشرطة أيضا لمساعدتنا ... قمنا بجلب الرمال ووضعها في جميع أنحاء المنزل لحمايتنا قليلا من الأمطار الغزيرة.»

بعد أربعة أيام من العمل الشاق المتواصل، تم ضخ المياه خارج المنزل: «وحتى هذه اللحظة لا يزال منزلنا مبتلا. لا يمكننا النوم في أسرتنا. استعرنا أفرشة وبطانيات من أقاربنا ونمنا جميعا في المطبخ. لا أستطيع مغادرة المنزل إلا عند الضرورة حقاً لأن ملابسي وأحذيتي مبتلة. وبسبب إعاقتي، لا أستطيع الجلوس على الأرض بسهولة. كلما مشيت داخل بيتي، يجب أن أكون حذرة، لأن الماء لا يزال يتسرب من البلاط، ولذا ربما أنزلق».

يعاني نحو سبعة بالمائة من السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو 305,000 شخص تقريباً، من إعاقة ويواجهون تحديات خاصة في الحصول على فرص كسب الرزق فضلا عن العناية الصحية الكافية، والتعليم والخدمات الاجتماعية.[6]

دراسة الحالة قدمتها منظمة إديوك إيد EducAid، من خلال شريك محلي، هو منتدى التنمية الاجتماعية[5]

أثر العاصفة على نساء وفتيات غزة

نفذت منظمة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وجمعية عائشة لحماية النساء والأطفال في غزة، سلسلة من مناقشات مجموعات التركيز (FGD) مع النساء، حول آثار العاصفة على النساء. وجرت ستة من هذه المناقشات في مواقع مختلفة في جميع أنحاء قطاع غزة يوم 18 كانون الأول/ديسمبر عام 2013، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر تضرراً. وأبرز التقرير، من بين نتائج أخرى، أن القيود المتعلقة بالنوع الاجتماعي لا تزال قائمة في سياق حالة الطوارئ. والآمال الاجتماعية المعقودة على النساء ليخضعن للنظم الاجتماعية الصارمة فيما يتعلق باللباس، والاختلاط مع الرجال، والتنقل لا تزال راسخة، لتضع النساء في مواجهة تحديات إضافية، خاصة في سياق فقدان منازلهن وخصوصيتهن. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت المناقشات أن المرأة لديها إمكانية قليلة للوصول إلى المعلومات وتعتمد عادة على الرجل للحصول على معلومات بشأن المساعدة المتاحة. وصرحت فُلّة من مجتمع الزرقا "أعلم أنني بحاجة للاتصال بالإسعاف أو دائرة الدفاع المدني في حالة الطوارئ، لكني لا أعرف كيف أتصل بهم».[7]

في بداية العاصفة، أعارت السلطات الإسرائيلية أربع مضخات متنقلة لمصلحة مياه بلديات الساحل، والتي لعبت دورا محوريا في الاستجابة المقدمة للفيضانات. بالإضافة إلى ذلك، أقامت مصلحة مياه بلديات الساحل بحيرة مؤقتة لجمع مياه العاصفة بجانب بحيرة الشيخ رضوان لتحويل المياه من المناطق السكنية، في حين أن بحيرات المياه الأخرى استوعبت مياه تفوق طاقتها كثيراً. واستمر استخراج المياه من البحيرات إلى البحر بمضخات ثقيلة طوال كانون الأول/ديسمبر وما بعده.

دعم أعضاء مجموعة المياه ومياه الصرف الصحي مصلحة مياه بلديات الساحل بالاستجابة للعاصفة، ويشمل ذلك، التنسيق واستكمال التقييمات، وبتوفير قائمة طويلة من المواد غير الغذائية (خاصة القماش المشمع والنايلون، والأغطية، والفرش وأيضا الحصر، ومدفئات الغاز، وأدوات المطبخ والخيام التي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومجموعة من المستلزمات الصحية (اليونيسيف وأوكسفام والأونروا) والمضخات (منظمة العمل ضد الجوع). ووفرت الأونروا 64,000 لتر من الوقود (بتمويل تركي) قبل العاصفة و90,000 لتر (بتمويل من صندوق الاستجابة الطارئة) بعد العاصفة مباشرة، لضمان استمرارية الخدمات الأساسية للبنية التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي والنظافة الملحة. وسهلت الأمم المتحدة أيضا دخول أربع مضخات أعارتها إسرائيل.

وحددت السلطات والمنظمات في قطاع المياه ومياه الصرف الصحي عدداً من الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار المترتبة على الفيضان والاستعداد لحالات طوارئ مماثلة في المستقبل. وتشمل الإجراءات قصيرة المدى شراء الوقود لمرافق المياه ومياه الصرف الصحي وإعادة تأهيل بحيرات جمع مياه الأمطار. في المرحلة الثانية، هناك حاجة لشراء مضخات احتياطية وغيرها من المعدات، وتنفيذ إصلاحات، إلى جانب تحسين محطات الضخ الموجودة وبناء محطات جديدة. تتطلب المعالجة طويلة المدى لاحتياجات المياه ومياه الصرف الصحي في قطاع غزة مشاريع خاصة بالبنية التحتية على نطاق واسع، والتي تأخر تنفيذها بسبب مجموعة من العوائق بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول وانعدام التمويل والقيود السياسية الناجمة عن القيود المفروضة على اتصال الوكالات مع السلطات القائمة في غزة بحكم الأمر الواقع.

2013
في أرقام

الجرحى الفلسطينيون على أيدي القوات الإسرائيلية

10%

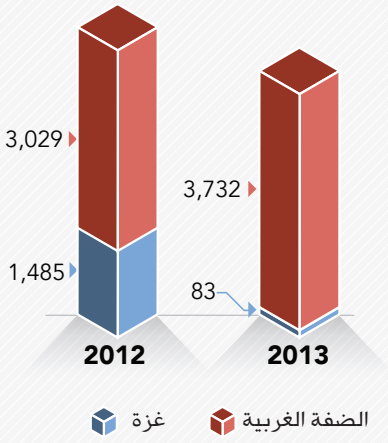

تتطلب المعالجة طويلة المدى لاحتياجات المياه ومياه الصرف الصحي في قطاع غزة مشاريع خاصة بالبنية التحتية على نطاق واسع، والتي تأخر تنفيذها بسبب مجموعة من العوائق بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول وانعدام التمويل والقيود السياسية الناجمة عن القيود المفروضة على اتصال الوكالات مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع.

وصول خمسة مخططات لتطوير تجمعات سكانية في المنطقة (ج) إلى مرحلة الموافقة النهائية

الغالبية العظمى من المنطقة (ج) تبقى خارج نطاق التنمية الفلسطينية

نشرت الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي المسؤولة عن التخطيط وتقسيم المناطق في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، مؤخرا مشاريع مخططات للجمهور ليطلع عليها لخمس تجمعات سكانية فلسطينية (تضم سكاناً يبلغ غددهم حوالي 2,500 نسمة) تقع في المنطقة (ج).[8] وإذا لم يتم تقديم أية اعتراضات خلال 60 يوماً، ستدخل المخططات حيز التنفيذ في غضون فترة قصيرة من الزمن. ومثل هذه الموافقة من شأنها أن تنطوي على فوائد ملموسة للتجمعات المعنية، بما في ذلك القدرة على الحصول على تصريح حتى يتمكنوا من البناء بشكل قانوني للسكن ولأغراض متصلة بسبل كسب العيش، وإمكانية تطوير البنية التحتية العامة على الأراضي المخصصة لهذا الغرض، والتكامل والتواصل لهذه المجتمعات المحلية للاستفادة من الشبكات، مثل الطرق، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي.

هذا التطور هو جزء من مبادرة أكبر تشمل إعداد مشاريع مخططات لمعظم التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج)، من قبل التجمعات المحلية نفسها، وبدعم من وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، ومركز السلام والتعاون الدولي (وهي منظمة فلسطينية غير حكومية)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجهات الدولية المانحة. وحتى الآن، تم تقديم ما مجموعه 35 مخططاً

حالة أمنيزل

أمنيزل هي واحدة من خمسة تجمعات سكانية على وشك أن تحظى بنظام تخطيط جديد موافق عليه. وهو تجمع سكاني فلسطيني صغير يضم حوالي 400 نسمة يقع في جنوب محافظة الخليل، على بعد 1.5 كيلومتر من الخط الأخضر ويقع بكامله في المنطقة (ج). وتبلغ المساحة المبنية حوالي 73 دونم (18.25 فدان). وحالما تتم الموافقة على المخطط، فإن هذا المخطط سيزيل خطر التهجير والهدم وسيوفر إطارا قانونيا لتطوير البنية التحتية اللازمة إلى حد كبير مثل الربط بشبكات المياه والكهرباء والطرق الأساسية والصرف الصحي، ومدرسة، ومرفق للرعاية الصحية، ومركز شباب وروضة أطفال.

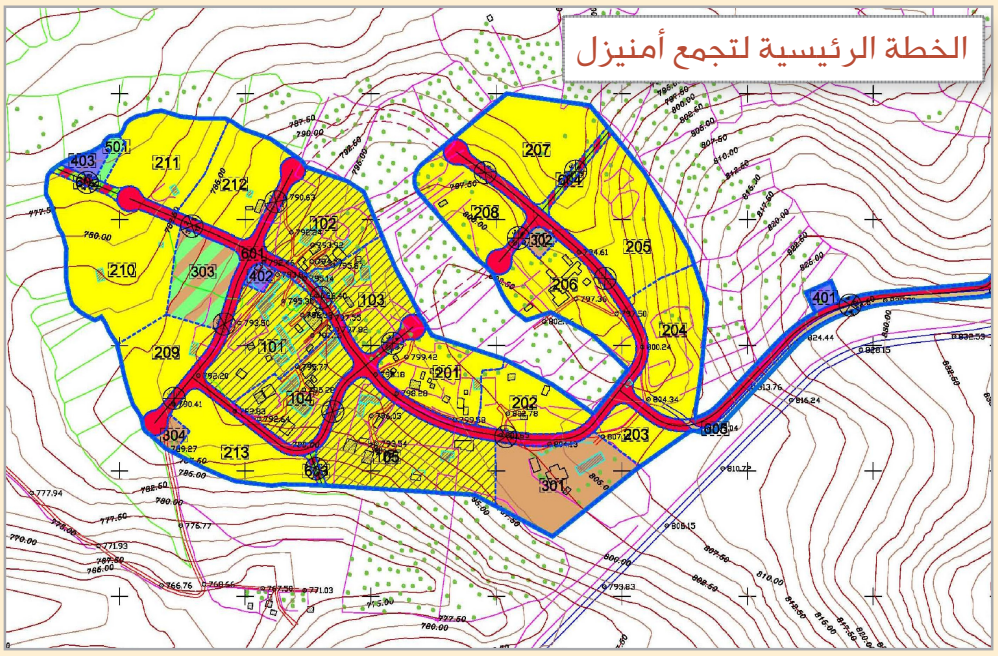

يعتمد هذا القسم على معطيات قدمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ومثل هذه الموافقة من شأنها أن تنطوي على فوائد ملموسة للتجمعات السكانية المعنية، بما في ذلك القدرة على الحصول على تصريح حتى يتمكنوا من البناء بشكل قانوني للسكن ولأغراض متصلة بسبل كسب العيش، وإمكانية تطوير البنية التحتية العامة على الأراضي المخصصة لهذا الغرض، والتكامل والتواصل لهذه المجتمعات المحلية للاستفادة من الشبكات، مثل الطرق، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي.

2013
في أرقام

المباني التي هدمت القدس الشرقية المنطقة (ج)

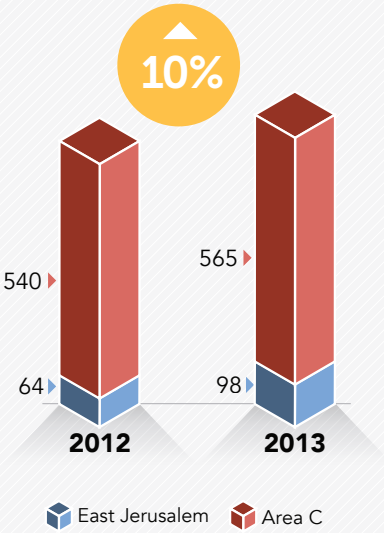

دعم التخطيط الكافي

يهدف برنامج دعم التخطيط الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي ومركز السلام والتعاون الدولي إلى تحسين قدرة المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة (ج) من خلال التنمية المحلية المستدامة، وزيادة حقوق البناء والوصول إلى الخدمات الأساسية. وتشمل الأهداف المحددة:

1. التخطيط الفعال - متماسك من الناحية الفنية ويتفق مع الاحتياجات الوطنية الفلسطينية؛

2. تنمية قدرات السلطات الفلسطينية محلياً وعلى المستوى المركزي، و

3. دعوة قضائية منسقة بناء على معلومات ورصد شامل.

كما يتصور برنامج دعم التخطيط إعداد أطر التنمية التي تديرها التجمعات السكانية المحلية للمناطق الاقتصادية النائية من القرى ومشاريع التنمية لمجموعات عاملة للمجتمعات الفلسطينية. والغرض من هذا العمل هو التخطيط لاستخدام إنتاجي للأرض، وحماية الأراضي الزراعية عالية الجودة أو المناطق المتميزة بالمناظر الطبيعية، ودراسة طرق النقل ونمط التنمية الاقتصادية المحتملة في المستقبل.

من هذا النوع رسمياً إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية وهي في مراحل مختلفة من الدراسة، ويجري حاليا إعداد أكثر من 60 مخططاً إضافياً من قبل المجتمعات المحلية.

تشير مبادرة تحديد ملامح الأوضاع الإنسانية بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تم إنجازه مؤخراً، إلى أن هناك 533 منطقة سكنية فلسطينية في جميع أنحاء المنطقة (ج)، بعضها جزء من موقع أكبر يقع في المنطقتين (أ) و(ب).[9] 14 بالمائة فقط من هذه المناطق السكنية (75 تجمعاً سكنياً) لديها حالياً مخططات بادرت بها ووافقت عليها الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتبلغ المساحة المجتمعة لهذه المخططات 18,000 دونم تقريباً، أو 0.5 بالمائة من مساحة المنطقة (ج).[10] وخلافا للمخططات المعدة في إطار المبادرة المذكورة أعلاه، أعدت الإدارة المدنية الإسرائيلية هذه المخططات دون التشاور مع التجمعات المتضررة وأخفقت إلى حد كبير في تلبية الحاجات الأساسية للسكان؛ وفي كثير من الحالات، تم استثناء بعض المناطق المبنية الواقعة على هامش التجمعات من هذه المخططات.

كان انعدام التخطيط الكافي محركاً رئيسياً لحالة الضعف لدى الناس في مجتمعات المنطقة (ج)، مقوضاً لسبل العيش والوصول إلى الخدمات، وأدى إلى خسائر في الممتلكات والتهجير القسري للسكان، نتيجة لهدم المباني التي بنيت بدون تصاريح. وتشير المعلومات الرسمية التي أُتيحت مؤخرا من خلال مشروع قانون حرية المعلومات الذي قدمته منظمة بمكوم- مخططون من أجل حقوق التخطيط الإسرائيلية غير الحكومية إلى أنه منذ عام 1988، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية 12,570 أمر هدم استهدفت المباني الفلسطينية التي بنيت بدون تصاريح (أمر واحد يمكن أن يستهدف عدة مباني) في ما يعرف اليوم بالمنطقة (ج).[11] في عام 2013 وحده، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات هدم نفذتها السلطات الإسرائيلية ضد 565 منزلاً يمتلكها فلسطينيون وضد مباني تتعلق بسبل كسب العيش في المنطقة (ج)، مما أدى إلى تهجير أكثر من 800 شخص. وكانت التجمعات البدوية والرعوية من بين التجمعات السكانية الأكثر تضرراً، مع ثلاثة تجمعات هُجرت بالكامل.[12]

مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المدمرة لعمليات الهدم والتهجير، وكذلك عدم قدرة الناس على تلبية احتياجات السكن والسبل الأساسية لكسب العيش، فإن الموافقة المتوقعة على مشاريع التخطيط

2013
في أرقام
المهجرون نتيجة لعمليات الهدم

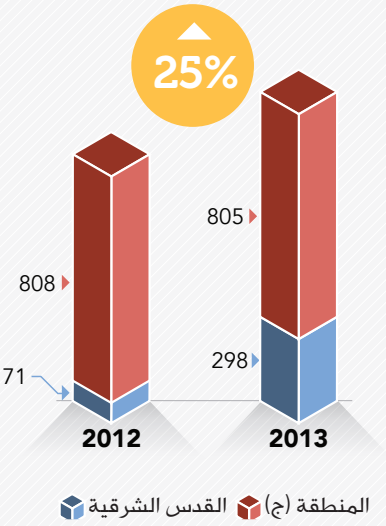

تشمل المخططات المقدمة والمخططات قيد الإعداد فقط الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة، وبالتالي لا تؤثر على السياسة الإسرائيلية الحالية التي بموجبها يتم تخصيص الأراضي العامة التي تغطي 60 بالمائة من مساحة المنطقة(ج) حصراً للمستوطنات الإسرائيلية وللجيش.

الخمسة ستوفر قدرا أكبر من الإغاثة المطلوبة للتجمعات السكانية المتضررة. وحقيقة أن هذه المخططات قدمتها التجمعات المحلية بنفسها تمثل أيضا سابقة قيمة.

على الرغم من هذا التقدم، فإن الفجوات الباقية من حيث احتياجات التخطيط كبيرة. حتى لو تمت الموافقة على جميع المخططات المقدمة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية في السنوات القليلة الماضية، ستبقى عدة تجمعات في المنطقة (ج) غير مشمولة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المخططات المقدمة والمخططات قيد الإعداد فقط الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة، وبالتالي لا تؤثر على السياسة الإسرائيلية الحالية التي بموجبها يتم تخصيص الأراضي العامة (المعروفة أيضا باسم أراضي «الدولة») حصراً للمستوطنات الإسرائيلية وللجيش. وتضم الأراضي العامة أكثر من 60 بالمائة من مساحة المنطقة (ج). وبالإضافة إلى الضعف الإنساني، فإن انعدام الوصول إلى الغالبية العظمى من المنطقة (ج) بالنسبة الفلسطينيين تم اعتباره عاملاً رئيسياً في منع التنمية الاقتصادية، في مجالات مثل الزراعة، واستخراج المعادن، والسياحة والبنية التحتية.[13]

نظرة عامة على موسم قطف الزيتون لعام 2013

انتهى موسم قطف الزيتون لعام 2013 في كانون الأول/ديسمبر. موسم قطف الزيتون السنوي يعد حدثاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أساسياً للفلسطينيين. 51 بالمائة من الأراضي الزراعية في الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقريباً مزروعة بثمانية ملايين شجرة زيتون، والغالبية العظمى (94 بالمائة) منها واقعة في الضفة الغربية. تشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة[14]من الدخل الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 100,000 أسرة تعتمد إلى حد ما على موسم قطف الزيتون السنوي في معيشتها.[15] والقيمة المضافة للصناعة المتعلقة بزيت الزيتون تصل إلى 5.4 مليون دولار أمريكي سنوياً في المتوسط.[16]

إنتاج الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة دوري، مع سنة جيدة (عالية الغلة) تليها سنة سيئة (منخفضة الغلة). يمكن أن يتراوح إنتاج الزيتون على نطاق واسع من 27,000 طن في السنة السيئة إلى 170,000 طن في السنة الجيدة، ويختلف إنتاج زيت الزيتون تبعا لذلك، وبين 6,000 و34,000 طن، على التوالي.[17] تخطط وزارة الزراعة لغلة تصل إلى 14,000 طن من الزيت من محصول هذا العام، مقارنة مع 18,000 طن في عام 2012.

لا تزال المجتمعات ذات بساتين الزيتون الواقعة بين الجدار والخط الأخضر وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية تواجه تحديات في تنفيذ الأنشطة الأساسية مثل الحرث والتقليم، والتسميد، وبالتالي تقويض نوعية وكمية المحصول.

تصوير: أ. أبو جويلار/ برنامج المراقبة المسكونية في فلسطين وإسرائيل

قطاف الزيتون بجوار قرية كفر اللباد (طولكرم) تشرين الأول/أكتوبر 2013

تحتاج بساتين الزيتون للرعاية على مدار السنة، ويؤثر الوصول المقيد على إنتاجية أشجار الزيتون. وفي الضفة الغربية، لا تزال التجمعات السكانية التي لديها بساتين زيتون واقعة بين الجدار والخط الأخضر وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية تواجه تحديات في تنفيذ الأنشطة الأساسية مثل الحرث والتقليم، والتسميد، وبالتالي تقويض نوعية وكمية المحصول.

في قطاع غزة، ازدادت، منذ تفاهم وقف إطلاق النار بوساطة مصرية بين إسرائيل وحماس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، فرص الوصول على الأراضي الزراعية على طول السياج المحيط مع إسرائيل. ولكن، لم تتضح معالم النظام الجديد رسمياً بالمطلق، مما أدى إلى استمرار حالة الشك بشأن أمن الوصول. تمكن عدد من مزارعي غزة من الوصول بشكل عادي إلى مناطق تصل إلى مسافة 300 متر من السياج للمرة الأولى منذ سنوات، لكن كان لهذا تأثير قليل على موسم قطف الزيتون. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن أشجار الزيتون في المناطق المحاذية للسياج تم اقتلاعها في عمليات تجريف الأراضي التي أجرتها القوات الإسرائيلية بانتظام لأسباب أمنية.

وصول محدود لأراضي خاصة قريبة من المستوطنات

لا يزال المزارعون الفلسطينيون في الضفة الغربية الذين تقع بساتين الزيتون الخاصة بهم بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية أو داخل محيطها يواجهون قيوداً في الوصول إلى أراضيهم. وفي موسم قطف الزيتون لعام 2013، كما هو الحال في السنوات السابقة، نشر الجيش الإسرائيلي قوات إضافية لحماية المزارعين من عنف المستوطنين، وخصص فترات محددة بعد «تنسيق مسبق»، بحيث يسمح للمزارعين بالوصول إلى بساتين الزيتون في المناطق القريبة من نحو 55 مستوطنة. هذه الترتيبات المنسقة تتعلق في معظمها بالأراضي الفلسطينية المحاصرة الآن بأسوار المستوطنات، وبالمناطق التي يحدث فيها عنف المستوطنين بصورة متكررة. وخلال فترة قطف الزيتون، قامت مجموعة الحماية بتنسيق مبادرات التواجد من أجل الحماية لمنظمات إنسانية ومنظمات حقوق الإنسان (انظر الإطار) بهدف دعم وصول الفلسطينيين إلى بساتين الزيتون.

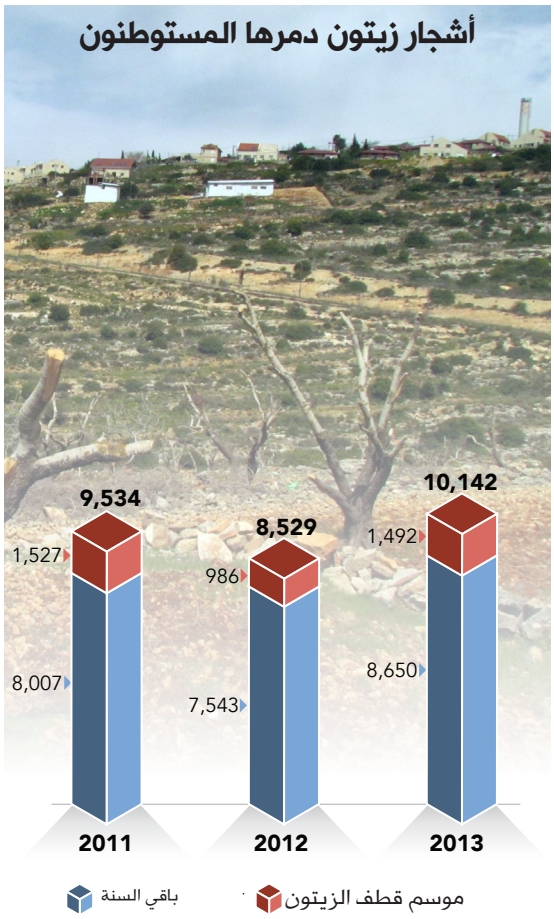

بالرغم من ترتيبات التنسيق المسبق، ذكرت المنظمات التي تقدم التواجد من أجل الحماية أنه وقعت حوادث عنف متعلقة بالمستوطنين في الوقت المخصص في الجدول الزمني، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، والترهيب وإلحاق الضرر بالممتلكات والأشجار. وفي حالات متعددة، اكتشف المزارعون عند وصولهم إلى أراضيهم أضراراً لحقت بالممتلكات، والتعدي والسيطرة غير القانونية على الممتلكات من قبل المستوطنين. وفي أمثلة أخرى، أمرت القوات الإسرائيلية المزارعين الفلسطينيين بالابتعاد عن أراضيهم، على أساس أن ذلك يأتي من أجل سلامتهم، مما أدى إلى خسارة المزارعين للوقت المحدود أصلاً وفق

في حين أن نظام التنسيق المسبق، إلى جانب نشر قوات إسرائيلية إضافية في «مناطق الاحتكاك» خفض الاشتباكات وهجمات المستوطنين على المزارعين وهم يعملون، ثبت أن ذلك غير فعال إلى حد كبير في منع التخريب أو سرقة أشجار الزيتون على مدار بقية العام.

معالجة عنف المستوطنين من خلال التواجد من أجل الحماية

كجزء من الاستجابة للعنف المتصل بالمستوطنين، قامت مجموعة الحماية، من خلال المجموعة الأساسية بشأن عنف المستوطنين برئاسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتنسيق تواجد المنظمات الإنسانية لتقديم الدعم والحماية للمزارعين الفلسطينيين المتضررين من عنف المستوطنين ومن القيود المفروضة على الوصول خلال موسم قطف الزيتون. وتشمل المبادرة 12 منظمة، بما في ذلك ثلاث منظمات غير حكومية فلسطينية، ومنظمة غير حكومية إسرائيلية واحدة، وخمس منظمات دولية وثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة، والتي وفرت تواجداً من أجل الحماية في 84 تجمعاً سكانياً محلياً.

تشير التقديرات الأولية إلى أن التواجد من أجل الحماية ساهم، وفي بعض الحالات لعب دوراً حاسماً، في منع هجمات المستوطنين والتخفيف من آثار تلك الحالات التي حدثت بالفعل. وعموماً، وثقت المنظمات المشاركة 22 حادثة متصلة بالمستوطنين، وبعضها عمل كمحرك للمزيد من الاستجابات، بما في ذلك الدعم القانوني في تقديم الشكاوى، والاستجابات النفسية، والتنسيق الإضافي في المسائل المتصلة بالوصول، وتكثيف التواجد من أجل الحماية، والاستجابات المادية.

قال صدام، مزارع من قرية جبة الذيب في بيت لحم: *«إن تواجد المنظمات مهم جداً. إنه يساعد المزارعين، وخصوصاً عندما تتواجد المنظمات الدولية والمنظمات ذات المصداقية. وهذا يجعلنا نشعر أكثر بالأمان.»* وكسبت عائلته مؤخرا دعوى قضائية ، وبعدها استطاعوا الوصول إليها للمرة الأولى في 10 سنوات.[19]

2013
في أرقام

حوادث المستوطنين التي أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو اتلاف الممتلكات

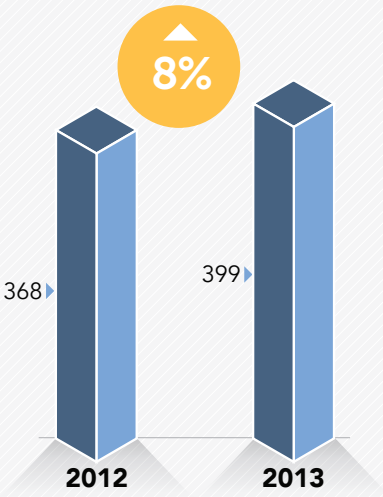

الجدول الزمني المخصص. ونقل أيضا أن حالات ترهيب وهجمات من المستوطنين وقعت ضد الجنود الإسرائيليين، والصحفيين، والعاملين في التواجد من أجل الحماية. وعموماً، فإن نظام «التنسيق المسبق» يضع الأعباء على عاتق المزارعين المقيد وصولهم إلى أراضيهم، بدلا من فرض سيادة القانون على المستوطنين الإسرائيليين.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المجمل 32 هجوماً للمستوطنين خلال موسم قطف الزيتون عام 2013، مما أدى إلى أضرارٍ في الممتلكات أو وقوع إصابات، أي أقل من 51 حادثة المسجلة خلال موسم قطف الزيتون في عام 2012.[18] ولكن، عدد الأشجار والمشاتل التي تضررت خلال موسم قطف الزيتون لهذا العام من قبل المستوطنين (1,492) ازداد إلى حد كبير مقارنة مع عام 2012 (986). بالإضافة إلى ذلك، في حين قلص نظام التنسيق المسبق، إلى جانب نشر قوات إسرائيلية إضافية في «مناطق الاحتكاك» اشتباكات وهجمات المستوطنين على المزارعين وهم يعملون، ثبت أن ذلك غير فعال إلى حد كبير في منع التخريب أو سرقة أشجار الزيتون على مدار بقية العام. وفي المجمل، أُفيد أن 10,142 شجرة أحرقت، أو اقتلعت، أو تعرضت للإتلاف خلال عام 2013، بما في ذلك في المناطق المجاورة للمستوطنات، في الأوقات التي كان فيها وصول الفلسطينيين مقيداً، وذلك بالمقارنة مع 8,259 شجرة خلال عام 2012.

إن عدم تطبيق القانون بشكل كافي في مواجهة عنف المستوطنين بشكل عام، والهجمات ضد أشجار الزيتون بشكل خاص، يبقى مصدراً للقلق. وهذا يتصل بالثغرات من حيث التدابير الوقائية، وكذلك التدابير الرامية إلى محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. ووفقاً لمنظمة ييش دين الإسرائيلية انتهت أربعة

انتهت أربعة ملفات تحقيق فقط من 211 ملفاً فتحت الشرطة الإسرائيلية التحقيق فيها في أعقاب شكاوى تقدم بها فلسطينيون بشأن الأضرار التي لحقت بالأشجار بإصدار لائحة اتهام. وأغلق حوالي 166 ملفاً على أساس أن «الجاني مجهول.»

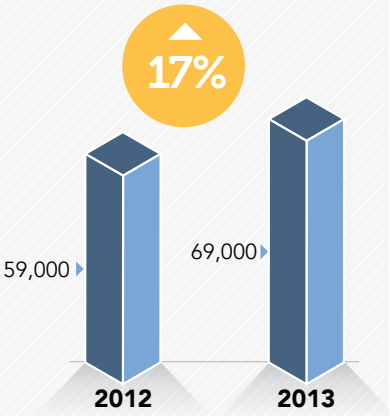

ملفات تحقيق فقط بإصدار لائحة اتهام من 211 ملفاً فتحتها الشرطة الإسرائيلية في أعقاب شكاوى تقدم بها الفلسطينيون بين عامي 2005 و2013 بشأن أضرار لحقت بالأشجار. وأغلقت حوالي 166 ملفاً على أساس «الجاني مجهول»، مما يدل على أن المحققين أخفقوا في اكتشاف وتحديد المشتبه بهم. وفوق ذلك، أفادت منظمات مختلفة بعدم رغبة وتردد العديد من المزارعين الفلسطينيين في تقديم شكاوى في ما يتصل بحوادث المستوطنين ذات الصلة، مشيرين إلى أن تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة الإسرائيلية «غير مجدٍ» وهو «مضيعة للوقت».

بساتين زيتون عزلها الجدار: نظام التصاريح/التنسيق المسبق والبوابة

بالنسبة للمزارعين الذين يملكون بساتين زيتون في الأراضي الواقعة خلف الجدار، يعتمد الوصول على الحصول على تصريح خاص من السلطات الإسرائيلية، أو عمل «تنسيق مسبق» مع هذه السلطات. وبالنسبة لأولئك المزارعين الذين منحوا الوصول إلى بساتينهم وراء الجدار بتصريح أو بتنسيق مسبق، فإن مرورهم محصور ببوابات الجدار والحواجز. وتكون غالبية المعابر على طول الجدار مفتوحة فقط خلال فترة موسم قطف الزيتون ولقدر محدود من الوقت خلال تلك الأيام، مانعين الوصول على مدار السنة. وفي المجمل، كان هناك خلال موسم قطف الزيتون لهذا العام 89 معبراً من خلال الجدار: 81 بوابة وثمانية حواجز، والأخيرة لم تستخدم للوصول إلى الأراضي الزراعية، ولكن استخدمها سكان «منطقة التماس» للوصول إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية في باقي الضفة الغربية. ومن البوابات المخصصة للوصول إلى الأراضي الزراعية، تُفتح تسع بوابات فقط يوميا؛ وتسع بوابات إضافية تُفتح في يوم/أيام أخرى خلال الأسبوع وخلال موسم الزيتون، والأغلبية، 63 بوابة، تُفتح خلال موسم الزيتون فقط.

انخفض إنتاج أشجار الزيتون في «منطقة التماس» بنسبة 60 بالمائة تقريباً مقارنة مع مثيلاتها في الجانب «الفلسطيني» من الجدار.

بالرغم من الزيادة المعلنة في تخصيص التصاريح خلال موسم قطف الزيتون، تم رفض العديد من الطلبات، وبشكل رئيسي «لأسباب أمنية» أو على أساس عدم توفر أدلة كافية على «الصلة بالأرض». يضم شمال الضفة الغربية معظم البوابات الزراعية (39)، بما في ذلك المعابر التسعة التي تُفتح على أساس يومي. 35 بوابة من البوابات تحتاج لتصاريح: اختلف معدل الموافقة على تصاريح الجدار لكامل عام 2013 مما يزيد قليلاً عن الثلث في محافظة سلفيت، و46 بالمائة في محافظة طولكرم، إلى الثلثين في محافظة قلقيلية.[20] هذه البيانات متسقة مع الأرقام على مدى السنوات الثلاث الماضية، والتي تظهر معدل 50 بالمائة تقريبا من الموافقة/الرفض للتصريح في شمال الضفة الغربية.

تظهر البيانات الإنتاجية التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من عدد من المزارعين في شمال الضفة الغربية على مدى السنوات الخمس الماضية أن أشجار الزيتون في «منطقة التماس» انخفض إنتاجها بنسبة 60 بالمائة تقريبا مقارنة مع مثيلاتها في الجانب «الفلسطيني» من الجدار، حيث يمكن القيام بالأنشطة الأساسية مثل الحرث، والتقليم، والتسميد ومكافحة الآفات الأعشاب الضارة على أساس منتظم.

في منطقة رام الله، حيث كل البوابات موسمية (تُفتح وفقا لنوع المحصول/الشجرة في كل منطقة)، تعمل 12 بوابة من 18 بوابة على نظام التصاريح. ووفقا للأرقام التي تم الحصول عليها من مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني، قدم ما مجموعه 1,153 شخصاً طلبات للحصول على تصاريح، تمت الموافقة على 62 بالمائة منها، مقابل 79 بالمائة في عام 2012 و38 بالمائة (435) تم رفضها هذا العام، وفي الأساس لأسباب أمنية غير محددة.

وفي الخليل، حيث يسمح بالوصول إلى الأراضي في «منطقة التماس» فقط خلال موسم قطف الزيتون، تعمل سبع بوابات في الجدار من خلال التنسيق المسبق، وجميع المزارعين البالغ عددهم 850 مزارعاً تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح. لكن المزارعين الذين عانوا من الرفض المتكرر في الماضي أُحبطوا من إعادة الطلب، بالإضافة إلى معدل الطلبات المنخفض بسبب المحصول المنخفض. وفي محافظة بيت لحم، تُفتح بوابتان باستخدام نظام ‹التنسيق المسبق›، مع ما يقرب من 200 مزارع يصلون إلى أراضيهم، دون حوادث. وما يثير القلق، تم رفض طلبات جميع المزارعين البالغ عددهم 50 مزارعاً من منطقة وادي الشامي في بيت لحم الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم داخل الحدود البلدية للقدس.

المستجدات ربع السنوية حول وصول موظفي المنظمات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

عدد أقل من الموظفين تضرروا من حوادث الوصول

انخفض عدد حوادث الوصول التي أثرت في المنظمات الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك عدد الموظفين المتضررين في هذه الحوادث، بشكل كبير خلال ربع العام هذا (70 حادثاً أثرت على 291 موظفاً) مقارنة مع الربع الماضي (112 حادثاً أثرت 765 موظفاً). أدت الحوادث في هذا الربع إلى خسارة 27 يوم عمل. يتصل هذا الانخفاض إلى حد كبير بالانخفاض في حركة العاملين في المجال الإنساني بسبب الإضراب المتواصل لموظفي الأونروا المحليين في الضفة الغربية، وكذلك العطل الرسمية للأمم المتحدة. ومع ذلك، شهد عام 2013 ككل انخفاضاً بنسبة 20 بالمائة في عدد الحوادث مقارنة مع عام 2012. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى تحسن متوسط في بعض الحواجز، إلى جانب زيادة تجنب "الحواجز الإشكالية" من خلال اختيار طرق التفافية وطرق أطول.

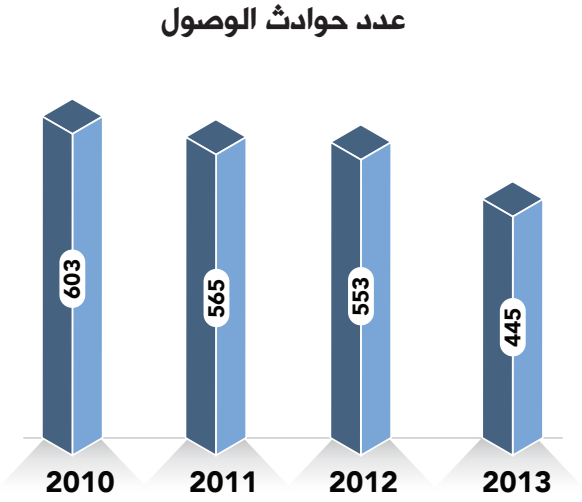

استمرت المطالبة بتفتيش مركبات الأمم المتحدة، في انتهاك اتفاقية عام 1946 بشأن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تشكل السبب الرئيسي للحوادث التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة. وأكثر من نصف جميع الحوادث التي أبلغ عنها في الربع الثالث عن مثل هذه المطالب، ووقع 90 بالمائة منها تقريبا عند المرور عبر حواجز الجدار التي تتحكم بالوصول إلى منطقة القدس. وعلى النقيض من ذلك، نجم نصف جميع الحوادث التي تؤثر على موظفي المنظمات غير الحكومية عن التأخير على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة، والتي تسيطر عليها إما السلطات الإسرائيلية أو سلطات غزة المحلية.

اتجاهات إيجابية في حركة الموظفين من وإلى غزة

ارتفع عدد طلبات التصاريح المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية نيابة عن موظفي الأمم المتحدة المحليين للدخول أو الخروج من وإلى قطاع غزة في هذا الربع (من 293 إلى 325 طلباً)، في حين ظل معدل الموافقة عند 76 بالمائة تقريبا، على غرار المتوسط السنوي لعام 2013. وتقلص وقت المعالجة بشكل كبير من 22 يوماً في المتوسط في عام 2012 إلى 9 أيام في عام 2013.

2013 في أرقام

معبر رفح: المسافرون في الاتجاهين

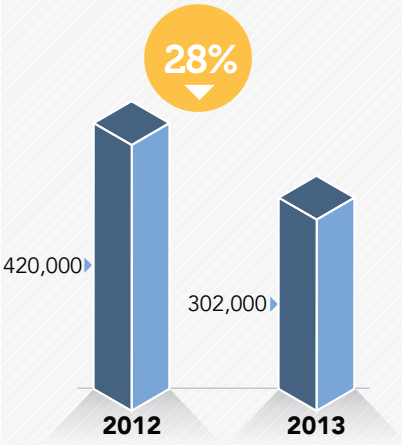

كان هناك انخفاض في عدد حوادث الوصول خلال الربع الأخير من عام 2013، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض حركة العاملين في المجال الإنساني بسبب الإضراب المتواصل لموظفي الأونروا المحليين في الضفة الغربية، وكذلك العطل الرسمية للأمم المتحدة

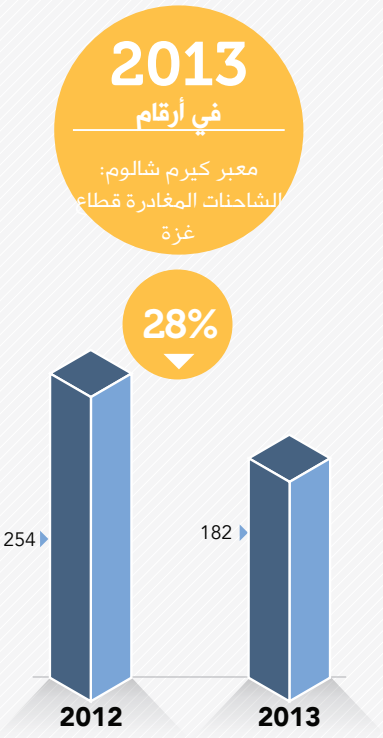

خلافاً لموظفي الأمم المتحدة الدوليين، يتطلب دخول الموظفين الدوليين من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى قطاع غزة الحصول على تصريح من قبل السلطات الإسرائيلية. وكما في الربع السابق، تمت الموافقة على حوالي 85 بالمائة من طلبات الحصول على هذه التصاريح في هذا الربع في الوقت المحدد للسفر المقرر. وهذا أعلى بكثير من معدل الموافقة الربع سنوي للعام الماضي (67 بالمائة). وكذلك معدل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات؛ 12 يوماً في عام 2013 بالمقارنة مع 22 يوماً في عام 2012.

ردا على الإغلاق المتقطع وتقليص العمليات في معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر، واصلت السلطات الإسرائيلية تخفيف بعض القيود المفروضة على السفر في ربع العام هذا لاستيعاب الزيادة في عدد المسافرين (خاصة المرضى، وبعض فئات الطلاب والأجانب ومزدوجي الجنسية، وكذلك حملة الهوية الفلسطينية الذين يعملون في المنظمات الدولية)، والذين يتوجب عليهم خلافا لذلك السفر عبر معبر رفح، لمغادرة غزة عبر معبر إيريز. وأدى هذا إلى زيادة بنسبة تسعة بالمائة في المعدل الشهري للناس الذين يخرجون من غزة عبر معبر إيريز في الربع الرابع (6,715) من عام 2013، مقارنة مع الربع الثالث (6,112). وعلى الرغم من هذا التخفيف، تبقى الغالبية العظمى من سكان غزة غير مؤهلين للحصول على تصاريح للخروج عبر معبر إيريز.

تعطل الوصول والتنقل من خلال معبر إيريز مؤقتاً في منتصف كانون الأول/ديسمبر نتيجة الأضرار التي لحقت بالمعبر في أعقاب عاصفة الشتاء القاسية التي ضربت الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما تسبب في فيضانات وانقطاع التيار الكهربائي وتدهور سريع في الوضع الإنساني الهش أصلا في غزة. وفي الفترة المباشرة تماما في أعقاب العاصفة، سهلت السلطات الإسرائيلية عمليات الإخلاء الطبية والحركة الإنسانية الأخرى عبر معبر كيرم شالوم، وأعيدت الحركة تدريجياً عبر معبر إيريز مع تقدم أعمال الترميم.

ردا على الإغلاق المتقطع وتقليص العمليات في معبر رفح، واصلت السلطات الإسرائيلية تخفيف بعض القيود المفروضة على السفر عبر معبر إيرز، وذلك لاستيعاب الزيادة في عدد المسافرين

استمرار القيود على الوصول من سلطات غزة المحلية

أعاقت السلطات المحلية في غزة عمليات المنظمات غير الحكومية الدولية في قطاع غزة بشكل مستمر. ولا تزال هناك قضايا معلقة تتصل بطلب السلطات لجمع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل من هذه المنظمات وموظفيها، مما يؤثر على معالجة طلبات الحصول على تصاريح خروج لموظفي بعض المنظمات غير الحكومية الدولية المحليين. وقد أثرت سياسة «عدم الاتصال» من بعض الجهات المانحة، التي تحظر الاتصال مع سلطات حماس أيضا على قدرة هذه المنظمات على حل هذه القضايا. وهذا التوتر المذكور يضيق استقلالية بعض المنظمات في العمل، وفي بعض الأحيان، يقيد العمليات الإنسانية الجارية.

الضفة الغربية: وصول محدود إلى القدس الشرقية ومناطق عسكرية مغلقة

يبقى وصول الموظفين المحليين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية إلى القدس الشرقية مقيداً بنظام التصاريح. تم قبول 55 بالمائة من أصل 110 طلبات للحصول على تصاريح لموظفي الأمم المتحدة المحليين للدخول إلى القدس الشرقية خلال الربع الأخير من العام في الوقت المناسب، بينما بقيت غالبية الطلبات الباقية معلقة. تبقى الاتجاهات غير المتناسقة عبر وكالات الأمم المتحدة من حيث معدلات القبول، مع الموافقة على كل أو ما يقرب من كل الطلبات التي قدمتها بعض الوكالات للحصول على تصاريح، في حين واجهت وكالات أخرى، من بينها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رفضاً بنسبة 100 بالمائة لطلباتها.

شهد هذا الربع أيضاً عوائق إضافية لوصول وكالات المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأخرى الضعيفة من السكان في الضفة الغربية، مثل أولئك الذين يعيشون في مناطق عسكرية مغلقة. وكان مصدر القلق بشكل خاص هو القيود المفروضة على وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى منطقة عسكرية مغلقة في جنوب الخليل (منطقة إطلاق النار 918).[21] رفض الجيش الإسرائيلي ضمان سلامة الموظفين، بما في ذلك في الأوقات التي لا توجد خلالها تدريبات عسكرية، مما أدى إلى انخفاض الوصول إلى المجتمعات الضعيفة للغاية في هذه المنطقة. لكن ممثلي التجمعات السكانية الفلسطينية توصلوا، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية من شأنه تسهيل وصول المنظمات الإنسانية في إطار الاستجابة لعاصفة الشتاء.

إسرائيل توافق على مشروع واحد في غزة

تمت الموافقة على مشروع واحد للأمم المتحدة للبنية التحتية (الطاقة الشمسية للخدمات العامة) بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي من قبل منسق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية في هذا الربع مقارنة مع 13 مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت 2.5 مليون دولار أمريكي من مشاريع الأمم المتحدة لإعادة الإعمار والتنمية المجتمعية في غزة التي تمت الموافقة عليها في الربع السابق. وتمت الموافقة على هذا المشروع بالذات في زمن قياسي بلغ شهرين منذ تقديمه، مقارنة مع 12 شهراً في المتوسط سجلت منذ عام 2010.

تنبع الحاجة إلى موافقة إسرائيل من الحظر طويل الأمد على استيراد مواد البناء الأساسية، والتي تصنفها السلطات الإسرائيلية بأنها «مواد مزدوجة الاستخدام»، باستثناء مشاريع المنظمات الدولية التي تخضع لعملية موافقة طويلة الأمد من قبل منسق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية. وبينما بدأت إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2012 السماح بإدخال كميات محدودة من مواد البناء للاستخدامات التجارية، وكذلك استيراد المواد اللازمة لمشاريع الأمم المتحدة، توقف ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2013، بعد اكتشاف نفق محصن حفر من غزة إلى جنوب إسرائيل. واستؤنف هذا الاستيراد لمواد البناء للمشاريع الدولية فقط في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2013.

استمرت السلطات المحلية في قطاع غزة بالمطالبة بأن يقدم موظفو المنظمات الدولية غير الحكومية طلبات الحصول على تصاريح الخروج بشكل فردي، بينما ترفض القوائم السنوية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يزيد من تعقيد الوضع الناتج عن سياسة «عدم الاتصال» من بعض الجهات المانحة

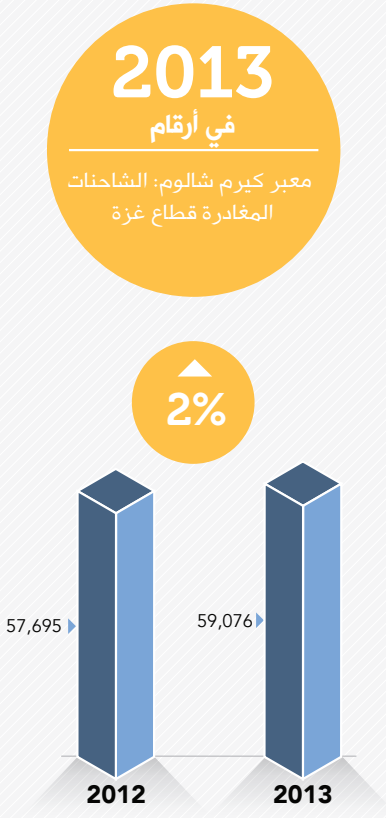

الهوامش

1 للحصول على نظرة عامة أكثر شمولية حول تأثير العاصفة انظر تقارير الحالة التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في يومي 14 و16 كانون الأول/ديسمبر.

2 لمزيد من التفاصيل انظر منظمة الأغذية والزراعة، تقييم أضرار العاصفة الشتوية أليكسا والاستجابة، كانون الثاني/يناير 2014.

3 لمزيد من التفاصيل حول هذا المسح انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

4 المعلومات مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

5 إديوك إيد EducAid، منظمة إيطالية غير حكومية، تعمل مع ذوي الإعاقة منذ أكثر من 10 سنوات في قطاع غزة. وتتعاون حالياً مع مجموعة من المنظمات المحلية لبناء القدرات، وتنفيذ أنشطة للنساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك الإعلام، والبحوث، وزيادة الوعي والدفاع.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الإعاقة الوطنية، 2011.

7 معلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للمرأة

8 التجمعات هي: حرملة في محافظة بيت لحم، امنيزل والتواني في محافظة الخليل، ورأس طيرة / الضبعة في محافظة قلقيلية، وتعنك في محافظة جنين.

9 ستصدر نتائج مختارة لهذه المبادرة، بما في ذلك العدد التقديري للسكان في المنطقة (ج)، خلال شباط/فبراير 2014. لمزيد من التفاصيل حول هذا المسح انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر 2013.

10 المعلومات حول مشروعات التخطيط الحالية قدمتها منظمة بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط الإسرائيلية غير الحكومية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

11 المصدر نفسه.

12 التجمع البدوي الرابع الذي هُجر بالكامل خلال عام 2013 (تل العدسة) كان يقع في القدس الشرقية.

13 انظر البنك الدولي، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2013.

14 وهذا يشمل قيمة الزيتون المقطوف وزيت الزيتون المعالج (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المتوسطات من 2003-2010).

15 هذا يشمل 80,000 أسرة تمتلك حيازات أراضي تحتوي على أشجار الزيتون وفقا لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وبرنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتقرير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي (SEFSec) 2012، بالإضافة إلى 20,000 من العمال الذين يعملون بأجر والأسر التي تعمل في إطار ترتيبات المحاصصة خلال موسم قطف الزيتون السنوي.

16 حسابات أعدتها منظمة الأغذية والزراعة ووحدة الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، استناداً إلى الإحصاءات الزراعية اللجهاز المركزي للإحصاء على مدى سنوات متعددة.

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح معاصر الزيتون 2012.

18 هذا يشمل حوادث التخريب للممتلكات التي لم تكتشف إلا خلال موسم قطف الزيتون، عندما وصل المزارعون إلى بساتينهم، لكنها ارتكبت في وقت سابق.

19 من شهادة جمعها برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل (EAPPI).

20 محافظة سلفيت: 590 من 1809 طلبات؛ محافظة طولكرم: 4,915 من 10,630 طلباً؛ محافظة قلقيلية: 9,935 من 14,914 طلباً.

21 للإطلاع على خلفية إضافية في هذا المجال المحدد انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مسافر يطا، دراسة حالة، أيار/ مايو 2013 .

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_01_20_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.